ضغوط في الأردن لتمكين المرأة اقتصاديا

تحديات اجتماعية وتشريعية وديموغرافية تعيق توسيع دور المرأة

أكد خبراء اقتصاد أن خفض معدلات البطالة بين الأردنيات وزيادة مشاركتهن الاقتصادية مرتبط بتفكيك العقبات أم دخولهن سوق العمل، وأن ذلك يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة مع توسيع دورة النشاط الاقتصادي، الذي يعاني من أزمات مزمنة.

الأردنيات لاتزلن بعيدات عن مواقع الريادة

عمان - تمارس أوساط الأعمال النسوية ضغوطا على السلطات لتوسيع دور الأردنيات في الاقتصاد المحلي، والذي لم يرتق إلى مستوى طموحاتهن حتى الآن.

وتحمل سيدات الأعمال هذا الأمر إلى محددات عديدة منها اجتماعية وتنظيمية واقتصادية وديموغرافية، حيث لا تتجاوز مشاركتها الاقتصادية نسبة 15 في المئة من تعداد السكان.

وتظهر المؤشرات أن الأردنيات لا تتمتعن بالمشاركة الفعلية في الحياة الاقتصادية لدعم أسرهن وتحسين مستوى معيشتهن، كما أنهن لا يحصلن على فرص لتقلّد المناصب القيادية سواء بالمؤسسات الرسمية أو بالقطاع الخاص.

دور الأردنيات في الاقتصاد

* 27.5 بالمئة نسبة بطالة الإناث
* 3076 شركة تملكها أردنيات
* 9136 شركة تضم شريكة نسائية
* 14 قانونا يميز بين الجنسين

ووفق إحصائية حديثة، بلغ معدل البطالة بين الإناث خلال الربع الثالث من العام الماضي 27.5 بالمئة مقابل 17.1 بالمئة للذكور.

وترى البعض من سيدات الأعمال أن المرأة نفسها قد تكون أحيانا عائقاً أمام زيادة مشاركتها بالحياة الاقتصادية لتخليها عن المبادرة.

وإلى جانب ذلك، لم تمنح النسوة الفرصة من صاحب العمل لإثبات ذاتهن، إضافة إلى القصور بالمنظومة التشريعية وعدم توفر وسائل النقل وحضانات الأطفال وكذلك التمييز بالأجور.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية لرئيس مجلس إدارة الشركة الحرة لإدارة تطوير المشاريع ريم بدران، قولها إن "انخفاض مشاركة المرأة بالحياة الاقتصادية يعود للمرأة نفسها وقدرتها على المبادرة للدخول لسوق العمل، أو لصاحب العمل الذي غالبا لا يعطيها الفرصة للحصول على وظيفة".

وتؤكد بدران وهي عضو سابق في البرلمان أن هناك عراقيل أخرى تتعلق والتشريعات إذ تنصب كلها في المفاهيم الثقافية والاجتماعية، التي تعتبر أن وجود المرأة أمر ثانوي وليس أساسيا.

وأضافت "لا توجد رسالة واستراتيجية واضحة مطبقة فعليا بين الحكومات المتعاقبة تؤكد لأهمية وجود المرأة في سوق العمل، وهناك تهميش كبير لدور المرأة حتى في اللجان والمجالس التي يتم تشكيلها".

وتشير أحدث البيانات لغرفة تجارة عمان إلى أن عدد المؤسسات الفردية، التي تمتلكها إناث يبلغ 3076، وتتوزع تلك الأنشطة على مختلف القطاعات التجارية التي يعمل بها الرجال، ويتركز غالبيتها بالمواد الغذائية.

في المقابل، يبلغ عدد الشركات التي تمثل الإناث شريكا فيها 9136 شركة أغلبها تنشط في مجالي الخدمات والاستشارات، لكن لا توجد بيانات دقيقة حول مساهمتهن المالية في تلك المؤسسات.

وتتفق نائب رئيس مجلس أعمال السيدات الصناعيات ريم البغدادي مع بدران على أن التشريعات الراهنة تعتبر من أهم المعيقات لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

وقالت البغدادي إن "التمييز في الأجور بين الجنسين يعدّ واحدا من أهم المعيقات، وهو مشكلة عالمية، إلا أن الفجوة في الأردن كبيرة".

وأضافت "تلك المشكلة تزيد اتساعاً كلما كان المنصب أعلى، كما أن النساء بشكل عام لديهن مسؤوليات مزدوجة، في وقت يضعف فيه التطوير الذاتي والتدريب الخارجي لضعف القدرة المالية للنساء بشكل عام".

ورصد المركز الأردني لحقوق الإنسان نحو 14 قانونا يميّز بشكل مباشر وغير مباشر بين المرأة والرجل، إضافة إلى مشكلة المواصلات، التي تعدّ عائقاً أمام انخراطها في سوق العمل.

وقالت رئيسة ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني تغريد النفيسي إن "العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، تعدّ من أهم المعيقات لمشاركة المرأة الاقتصادية".

وأوضحت أنه في حال وافقت الأسرة على عمل المرأة تكون الخيارات المطروحة محصورة في التدريس أو التمريض أو القطاع العام، أو في الشركات الكبيرة والبنوك في القطاع الخاص، بحيث تكون ساعات العمل قصيرة ولا تمتد حتى المساء.

تغريد النفيسي

أبرز المشاكل تعقيدا رفض القطاع الخاص توظيف النساء

وبيّنت أن اقتصاد الأردن بات يعتمد على الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تسهم بنحو 80 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن المشكلة تكمن في أن القطاع الخاص لا يحبّذ توظيف النساء.

وأكدت ضرورة وجود رقابة قانونية على الفجوة بين الأجور، وتوفير حاضنات مناسبة في كافة القطاعات، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وتوفير وسائل نقل بتكلفة تتناسب مع الدخل، وتحفيز القطاع الخاص ودعمه في حال توظيفه للنساء.

وأشارت إلى أن تقلّد النساء لمناصب قيادية في مواقع اتخاذ القرار في القطاعين العام والخاص، وإعادة تأهيل وتدريب من تركن عملهن، سيسهم في زيادة مشاركتهن في سوق العمل، وسينتعش الاقتصاد مدعوماً بما ستنفقه المرأة من دخل.

وصنّفت دراسة حديثة للبنك الدولي الأردن ضمن الاقتصادات العالمية العشرة الأكثر تحسناً في بيئة تنظيم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي خلال العامين الماضيين.

وعزت الدراسة التي حملت عنوان "دراسة المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2020" ذلك إلى أن الأردن أجرى إصلاحات في البيئة التنظيمية بما يخص مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية.

وقال خبراء أعدّوا الدراسة إن الإصلاحات ساعدت المرأة على العمل والمساهمة في النمو الاقتصادي، من حيث رفع القيود المفروضة على عمل المرأة ليلا وسنّ تشريع ينص على المساواة في الأجور.

السعودية تنضم إلى قائمة المنافسين في سوق الاتصالات المصرية

دخل سوق الاتصالات المصري مرحلة جديدة مع إعلان مجموعة الاتصالات السعودية إبرام اتفاقية للاستحواذ على حصة وحدة فودافون البريطانية في مصر، لتنضم بذلك إلى قائمة المنافسين في أكبر الدول العربية من حيث عدد المستخدمين للهواتف المحمولة.

الرياض - كشفت شركة الاتصالات السعودية (أس.تي.سي) الأربعاء أنها وقّعت مذكرة تفاهم غير ملزمة مع شركة فودافون البريطانية لشراء حصتها في وحدتها في مصر.

وقالت الشركة السعودية، التي ستكون ثاني مشغل خليجي للاتصالات يدخل السوق المصرية، في بيان للبورصة السعودية إن "العمل بمذكرة التفاهم يبدأ من الأربعاء ولمدة 75 يوما قابلة للتمديد".

> **الاتصالات السعودية (أس. تي.سي) توقع مذكرة تفاهم للاستحواذ على 55 في المئة بفودافون مصر مقابل 2.4 مليار دولار**

وفي حال إتمام الصفقة، ستستحوذ "أس.تي.سي" على 55 بالمئة من أسهم شركة فودافون مصر بقيمة مبدئية عند نحو 2.39 مليار دولا، بينما ستبقى الحصة المتبقية بحوزة المصرية للاتصالات "وي".

وذكرت الاتصالات السعودية في البيان أن إجمالي تقييم شركة فودافون مصر يبلغ حوالي 4.35 مليار دولار.

وقال ألكسندر فرومان كورتيل الرئيس التنفيذي لفودافون مصر في مؤتمر صحافي بالقاهرة إنه "سيتم إبرام اتفاق تجاري بهدف أن تواصل الشركة العمل بنفس العلامة التجارية في حال إتمام الصفقة".

وأكد أنه لن يتم إجراء تغييرات على الإدارة التنفيذية أو موظفي الشركة البالغ عددهم 7800 موظف.

وتبلغ حصة الشركة السوقية 40 بالمئة في مصر، وعدد مستخدميها يبلغ حوالي 44 مليونا.

وحول الأسباب المرجحة لبيع الوحدة المصرية، أشار كورتيل إلى أن فودافون العالمية، الشركة الأم للوحدة المصرية، تحتاج إلى رأسمال للنمو في الأسواق الأوروبية وتقديم خدمات الجيل الخامس.

وتعتبر مصر أكبر اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث النشاط غير النفطي، كما أنها من أكثر دول المنطقة تعدادا للسكان إذ يقترب من 100 مليون نسمة.

ويقول محللون إن الصفقة سوف تعزز محفظة أس.تي.سي التي تساهم في تسع شركات تعمل في القطاع على المستوى المحلي، وكذلك الدولي في كل من الإمارات في شركة أوجيه تيليكوم المحدودة، وأيضا في مجموعة بينارياتج جي.أس.أم القابضة الماليزية.

وتحتل مجموعة الاتصالات السعودية مركز الصدارة بين الشركات الخليجية، كما أنها تأتي ضمن أكبر 50 شركة رقمية على مستوى العالم باعتبارها تدعم خدمة الجيل الخامس للاتصالات.

وبفضل أنباء الصفقة المحتملة، جرى تداول سهم المصرية للاتصالات في بورصة مصر عند 11.22 جنيها (0.7 دولار) بارتفاع 10 بالمئة. وكان من بين الأنشط تداولا.

ونسبت وكالة رويترز لإبراهيم النّمر من نعيم للوساطة في الأوراق المالية قوله إن "سهم المصرية للاتصالات كان يتحرّك في اتجاه نزولي والصفقة مثلت له حبل النجاة".

وأضاف "السهم كسر أمس (الثلاثاء) مستوى مقاومة هاما عند 9.8 جنيه واليوم (الأربعاء) عند 10.8 جنيه ويستهدف حاليا مستويات 11.7 ثم 12.4 جنيه".

وفي بورصة الرياض (تداول)، صعد سهم الاتصالات السعودية بعد الإعلان عن الاتفاق بين اتصالات السعودية وفودافون بنحو 0.88 بالمئة ليصل إلى قرابة 91.7 ريال (24.45 دولارا).

وقالت فودافون في بيان صحافي نشرته بعد الإعلان عن الاتفاقية إنها تتوقع إتمام عملية البيع في نهاية شهر يونيو المقبل.

وكانت المصرية للاتصالات أعلنت الأحد الماضي أنه لا نية لديها للتصرف في حصتها في الوقت الحالي.

لكنّها أكدت في وقت لاحق الأربعاء في بيان إلى بورصة مصر أنها تتابع عن كثب إجراءات استحواذ الاتصالات السعودية على حصة فودافون في وحدتها المصرية.

وقالت "نعمل على دراسة كافة البدائل المتاحة أمام الشركة للتعامل مع استثماراتها في فودافون مصر في المستقبل".

وإلى جانب شركة فودافون، تعمل في السوق المصرية مجموعة اتصالات الإماراتية اتصالات وأورنج الفرنسية، بالإضافة إلى شركة "وي" المحلية.

ويسمح قانون الاتصالات في مصر للشركات الجديدة بتقديم عروض تنافسية لنحو ستة أشهر فقط لجذب مشتركين جدد لها، وهو نفس السيناريو الذي حدث عند دخول "اتصالات الإماراتية" للسوق المصرية.

فودافون مصر وافد جديد لمحفظة «أس.تي.سي»

عقارات عُمان عكس تيار الأزمة الاقتصادية

مسقط - نجحت الحكومة العمانية في وضع نشاط قطاع العقارات على الطريق الصحيح "مؤقتا" بعد أن قامت بإزالة القيود التي تكبّل نموّه، في إطار برنامج واسع لتسهيل التمويل وتشجيع شركات التطوير من أجل تعزيز دوره في الاقتصاد المحلي.

وكشفت بيانات رسمية حديثة أن إجمالي التعاملات العقارية في البلاد خلال العام الماضي ارتفع بنحو 5 في المئة قياسا بالعام السابق.

وبتسليط الضوء على الأرقام التي نشرتها وكالة الأنباء العمانية الرسمية الأربعاء، يلاحظ أن قيمة التداولات في سوق العقار طيلة 2019 وصل إلى 2.77 مليار ريال (7.2 مليار دولار) مقارنة مع نحو 2.64 مليار ريال (6.84 مليار دولار) مسجلة قبل عام.

ولكن اللافت أن مسقط تمكنت من وراء هذه القفزة في النشاط من تحقيق عوائد لخزينة الدولة أقل بمقارنة سنوية، حيث بلغ مجموع الرسوم المحصلة بحوالي 212 مليون دولار العام الماضي، قياسا بحوالي 225 مليون دولار قبل عام.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية إلى أمين السجل العقاري بوزارة الإسكان عبدالله بن سالم المخيني قوله خلال ندوة صحافية لعرض نتائج نشاط القطاع إن "سندات الملكية الصادرة خلال العام الماضي انخفضت بنحو ستة بالمئة مقارنة مع عام 2018".

ويعزو محللون ذلك التراجع إلى تقلص نشاط شراء المستثمرين والأفراد الخليجيين في وسق العقارات العماني، والتي تراجعت بنحو 37 بالمئة.

وقال المخيني إن "عدد الملكيات الصادرة لأبناء دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لضوابط تملّك العقار في السلطنة خلال العام الماضي بلغت 878 ملكية فيما بلغ عددها في العام السابق نحو 1392 ملكية فقط".

ويبدو أن هذه الأرقام التي تشمل محافظات الدولة الخليجية غير العضو بمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، يؤكد أن القطاع بحاجة إلى محفزات أكبر حتى يقوم بدوره في الاقتصاد العماني الذي يبحث عن انطلاقة جديدة.

وحتى تتمكّن من إعطاء جرعة تنشيط للقطاع، تراهن الحكومة على تنفيذ حزمة من البرامج والمبادرات على أرض الواقع خلال الفترة المقبلة ضمن خطط التنويع الاقتصادي.

> **7.2**
> **مليار دولار إجمالي التعاملات العقارية بنهاية 2019 بارتفاع بنحو 5 في المئة بمقارنة سنوية**

ورجّحت تقارير لمؤسسات استشارات دولية أن تؤدي الإصلاحات الاقتصادية في سلطنة عمان، التي تأتي ضمن "رؤية 2040"، رغم أنها تسير بخطى متباطئة، إلى انتعاش المشروعات العقارية، لتلبية حاجات النمو السكاني مستقبلا.

وتواصل الحكومة العمل على إتمام كافة الاستعدادات لاحتضان نسخة جديدة من مؤتمر ومعرض عمان للعقار المقرّر نهاية مارس، والذي تراهن عليه كثيرا من أجل تحفيز القطاع بشكل أكبر.

وتقول إدارة إلتطوير العقاري بوزارة الإسكان إن الأسواق العالمية تشهد انخفاضا في القطاع العقاري، لكن مسقط لديها الكثير من الحوافز غير الموجودة في دول أخرى.